اعتراضات ابن هشام(ت761هـ) في كتابه مغني اللبيب على الزمخشري(ت538هـ): دراسة انتقائية تحليلية

أ. تهاني علي الشكري•

تقديم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين، سيدنا – محمد صلى الله عليه وسلم– وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فإن الاعتراض النحوي يُعَدُّ عملا علميا رصينا، يقوم على مقابلة الأدلة والحجج، ولا يهدف إلى التتبع المقصود للأخطاء والهنات، بل يهدف إلى بيان المعنى والحقيقة على وجه الصواب.

وقد لقِيت الاعتراضات اهتماما كبيرا من العلماء قديما وحديثا، فسيبويه(ت180هـ) اعترض على أستاذه الخليل(ت170هـ) في بعض المسائل، واعترض الكسائي(ت189هـ) على سيبويه في المسألة الزنبورية، ومن هؤلاء العلماء الذين اشتهروا بالاعتراضات ابن هشام الأنصاري، فقد امتازت مؤلفاته بكثرة

• – عضو هيئة تدريس - كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية - الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية

الاعتراضات على السابقين، ومن بينهم الزمخشري؛ ولما للمغني من الأهمية، ولِقِيمته العالية، ولِمكانة مؤلِّفه العلمية، رأيت أن أتناول الاعتراضات الواردة فيه على الزمخشري في بحثي الموسوم بـ **(اعتراضات ابن هشام(ت761هـ) في كتابه المغني على الزمخشري(ت538هـ) دِراسة انتقائية تَحْلِيلِيَّة**، وذلك للأسباب الآتية:

أولا: رَغْبَةً مِنِّي في بيان أسلوب الكتاب، والاستفادة مما حواه.

ثانياً: الوقوف على مؤلَّف مِنْ مؤلَّفات علماء مصر، وهُوَ عالِم مُتْقِن أَوْدَعَ في هذا الكتاب جُهُودًا عظيمة، بَرْهَنَ بِهَا على مدى قُدْرَتِهِ، ونُبُوغِهِ في هذا العِلْم، وعَكَسَ فيه ثقافة عصره، وكان ممن دافعوا عن القرآن، وغيروا عنه ما ارتأوه خطأ، بما ارتأوه صحيحا.

ثالثا: ميلي إلى الدراسات التي تخدم كتاب الله.

وأخيرا: فإن هذه الدراسة تعد لونا من المناقشة العلمية من لاحق لسابق، لآرائهما قيمتُها العلمية، ودراسة هذه الآراء فيها إثراء للدرس النحوي، وبناء للناحية العلمية عند الباحث، حيث إن البحث في مثل هذا الموضوع يتيح للباحث أكبر قدْر من التعمق في المسائل، ويعين على الغوص في دقائقها وخفاياها، ويلزم بالنظر في أدلتها وحججها ومراجعة مصادرها.

وقد قسمت البحث بعد هذه المقدمة إلى تمهيد وثلاثة مباحث، وفي كل مبحث مجموعة من المطالب، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، وذلك وفق الآتي:

أولا: التمهيد: (الجانب الدراسي) التعريف بالزمخشري، والتعريف بابن هشام، والتعريف بالاعتراض، وما يتعلق به، ويشتمل على:

أ- ترجمة موجزة للزمخشري وذكر أشهر المعترِضين عليه.

ب- ترجمة موجزة لابن هشام وذكر أشهر من اعترض عليهم.

ج- الاعتراض(مفهومه- أركانه- أسبابه- ألفاظه)

ثانيا: الجانب التطبيقي: مسائل اعترض فيها ابن هشام على الزمخشري، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراض في باب الحروف، وفيه ثمانِي مسائل(مطالب)

المبحث الثاني: الاعتراض في باب الأسماء، وفيه سبع مسائل(مطالب)

المبحث الثالث: الاعتراض في باب الأفعال، وفيه ست مسائل(مطالب)

وذلك ضمن **منهج استقرائي، وصفي، تحليلي**، واضح، بيّن المَعَالِم، وذلك بتَتَبُّع مادة الكِتَاب، واستخراج الاعتراضات مِنْه، معَنْوِنَة لكل مسألة بما يَتَنَاسَبُ مع مَضْمُونها، مُمَهِّدَة لها بتمهيد يُوَضِّحُهَا، مع نَقْلِ كلام ابن هشام، وعَرْضِ الآراء، ومُنَاقَشَتِهَا، والترجيح بَيْنَها، مُحْتَجَّةً بآراء ذَوِي العِلْم والشأن.

وقد أَشَرْتُ إلى أسماء السور، وأرقام الآيات، وقد ضَبَطتُ أكثر العبارات، خاصة ما يُخْشَى اللبس فيها، وحَرَصْتُ على وُضُوح العبارة، وتَنْسِيق المعلومات ما أمكن، وقد حَاوَلْتُ جَمْعَهَا مِنْ عِدَّةِ مَصَادِرَ ومَرَاجِعَ اعْتَمَدْتُ عليها في عملي، وذلك حسب التسلسل الزمني، ثم أَنْهَيْتُ هذا العمل بخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع التي اعْتَمَدْتُ عليها في عملي.

تمهيد:

ويشتمل على التعريف بالزمخشري، والتعريف بابن هشام، والتعريف بالاعتراض، وما يتعلق به.

أ- ترجمة موجزة للزمخشري وذكر أشهر المعترِضين عليه:

الزمخشري[1]: هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، جار الله الزمخشري، ولد سنة 467هـ، في قرية تدعى (زمخشر)، وأتته المنية-رحمه الله- ليلة عرفة سنة538هـ بجرجانية.

ومن أشهر المعترِضِين عليه: أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي(ت625هـ)، والرضي(ت686هـ) تقريبا، وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ) [2].

ب- **ترجمة موجزة لابن هشام وذكر أشهر من اعترض عليهم: ابن هشام**[3]: هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن هشام الأنصاري النحوي المصري، ولد بالقاهرة سنة 708هـ، وتوفي سنة 761هـ، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر بالقاهرة.

وقد تجاوز عدد من اعترض عليهم ابن هشام مائة علم منهم المازني(ت249هـ)، والسهيلي(ت583هـ) وابن خروف(ت609هـ)، وأبو البقاء(ت616هـ)، وابن

(1) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء126/19؛ إنباه الرواة 256/3؛ وفيات الأعيان168/5؛ سير أعلام النبلاء151/20؛ بغية الوعاة279/2؛ شذرات الذهب118/4؛ تاريخ الأدب العربي215/5.

(2) ينظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري:عادل فتحي رياض11.

(3) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة308/2؛ النجوم الزاهرة336/10؛ بغية الوعاة68/2؛ كشف الظنون124/1؛ شذرات الذهب161/6؛ البدر الطالع400/1.

مالك(ت671هـ)، كما أن اعتراضاته قد طالت الجماعات والطوائف والمذاهب النحوية كالبصريين والكوفيين والفقهاء والبيانيين والعامة، وخاصة المفسِّرين والمُعرِبين[1].

ج- الاعتراض(مفهومه- أركانه- أسبابه- ألفاظه):

الاعتراض لغة: يقال: عَرَضَ عارِض أي: حالَ حائل، ومنَعَ مانع، ومنه قيل: لا تَعْرِضْ لفلان، أي: لا تَعْتَرِضْ له، فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه، وفلان يُعارِضُنِي أي: يباريني[2].

وجاء في المعجم الوسيط: "اعْتَرَضَ الشيء: صار عَارِضًا كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعْتَرَضَ دونه: حَالَ، واعْتَرَضَ لَهُ: مَنَعَهُ، واعْتَرَضَ عليه: أنكر قوله أو فعله"[3].

الاعتراض اصطلاحا: أن يذهب عالِم في مسألة ما مذهبا قد اختاره وأيده، وتناول عالِم آخر هذه المسألة، واختار فيها غير ما اختار ذاك العالم، وقد خصه بالذكر، ورماه بالوهم والخطأ أو الاضطراب، مفندا أقاويله وحججه[4].

والمراد به هنا: هو رفض ابن هشام وإنكاره لبعض إعرابات النحاة والمفسرين كلمات وردت في آيات الذكر الحكيم، ومخالفتها بألفاظ تدل على الاعتراض، لأسباب معينة[5].

(1) ينظر: المؤاخذة النحوية عند ابن هشام: عبدالحكيم محمد بادي 224 ،225.

(2) ينظر: تهذيب اللغة142/1، 145.

(3) المعجم الوسيط 615/2.

(4) ينظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري: 11.

(5) ينظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن: إيمان حسين السيد 10.

ويعد الاعتراض نمطا خاصا من الخلاف النحوي، فالخلاف أعم من الاعتراض[1]، وهو: أن يذهب عالم في مسألة ما مذهبا قد اختاره وأيده، وتناول عالم آخر هذه المسألة، واختار فيها غير ما اختاره ذاك العالم، دون أن يذكر السابق أو يشير إلى خلافه، فالخلاف من حيث تناول الإمامين لمسألة، واختلاف نتيجة هذا التناول[2].

ويرتبط المعنيان في معنى المنع والرفض وعدم الاستقامة والإنكار، أي: رد الحكم النحوي أو وصفه بعدم الاستقامة لحجة نحوية.

أركانه أربعة: المعترِض- المعترَض عليه- الرأي والمسألة: وهي قضية الخلاف ومادته وفيه طرفان الأول سابق، والثاني لاحق(صاحب الرأي المخالِف)- الأسلوب: وهو القالب الذي يُقَدَّم فيه الاعتراض، وربما تندرج المناظرة والمحاورة تحت باب الاعتراض[3].

أسبابه: ولا تختلف أسباب نشأة الاعتراض عن أسباب نشأة الخلاف، ومن أهم أسباب الاعتراض:

1- اختلاف النحاة في فَهْم القرآن الكريم وتفسيره، يَتْبَعُهُ خلاف نحوي، وإعرابي.
2- اختلافهم في المسموع مِنَ العرب، أو اختلاف مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة، واللهجات.
3- اختلافهم في المنهج الذي سلكوه في الدرس النحوي.

(1) ينظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري11.
(2) ينظر: نفسه 11.
(3) ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته: ناصر محمد عبدالله آل قميشان 7.

4- طبيعة النحو العربي، التي تقوم على الاجتهاد والتعليل، والتي تجعل النحوي يرتجل آراءً نحوية ينفرد بها، فكثرت هذه الآراء الانفرادية.

5- جعْلهم الشعر والنثر بمنزلة واحدة، في الاحتجاج النحوي.

6- الغموض الذي يعتري كثيرا مِنَ التراكيب اللغوية.

وثمة أسباب ثانوية لِلْخِلَاف النحوي كصعوبة فهم بعض المصادر النحوية، ولاسيما كتاب سيبويه في تنظيمه، ومصطلحاته، واختلاف البيئة والاتجاه السياسي لكل إقليم، مثل: الكوفة والبصرة، والمنافسة الشخصية بَيْنَ النحاة، والحرص على الحظوة لَدَى ذوي الجاه والمكانة، والتفاوت في المقدرة العلمية بَيْنَ النحويين، والمحصول العلمي لِكُلٍّ مِنْهُمْ كمًّا ونوعا[1].

ألفاظه: ومن ألفاظ الاعتراض عند ابن هشام: (وخالف الزمخشري)- (وهِم)- (ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحوي)- (تعسّف ظاهر)-(ولا نعلم بذلك قائلا)- (غريب)- (فاسد)- (ولم يتنبه لها الزمخشري)- (ليست كما زعم)- (ويحتاج إلى تأمل)- (والأَوْلَى)- (مرفوض)- (والصواب أنها)- (سهو منه)- (غير متجه)- (زعم)- (ضعيف)-(ممنوع)- (تناقض)- (مردود)- (لا يجوز)- (بطلان)- (ويرده)- (كأنه نسي).

الجانب التطبيقي: مسائل اعترض فيها ابن هشام على الزمخشري، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

(1) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: حسن منديل العكيلي 16 – 19.

المبحث الأول: الاعتراض في باب الحروف، وفيه ثمانِي مسائل(مطالب):

المسألة الأولى: موضع الهمزة مع حروف العطف

"يرى ابن هشام أن الهمزة أصل أدوات الاستفهام بدليل تمام التصدير؛ حيث إنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثم) قُدِّمَت على العاطف، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف، قال تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} [يوسف: 109] هذا مذهب سيبويه والجمهور، ووصف ابن هشام رأي الزمخشري في أن الهمزة في موضعها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، والتقدير: "أَمَكَثُوا فَلَمْ يَسِيرُوا"، بالضعف للتكلف وعدم الاطراد، ووصف رأي الجمهور أيضا بالتكلف، إلا أنه أسهل من تقديم بعض المعطوف" [1].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على وجوب تقديم الهمزة على حروف العطف، وهذه الهمزة الاستفهامية وحدها تتقدم على حروف العطف لتقدمها[2]، وهو رأي الدماميني(ت828هـ)، والجملة معطوفة على ما قبلها من الجمل [3]، ووافقه مصطفى الأنطاكي(ت1100هـ)[4]، والدسوقي(ت1230هـ)[5].

وخالف الزمخشري، وقد وافقه السمين الحلبي (ت756هـ) حيث جعل تقديم الهمزة وتأخير العاطف ادعاء.[6]

(1) مغني اللبيب 18. بتصرف.
(2) ينظر: معجم القواعد: عبد الغني بن علي الدقر5/28.
(3) ينظر: شرح الدماميني60/1.
(4) ينظر: غنية الأريب: مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي375/4.
(5) ينظر: حاشية الدسوقي41/1.
(6) ينظر: الدر المصون419/9.

قال الصبان(ت1206 هـ): "وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة، وفي دعوى الجمهور تقدم بعض الحروف على العاطف"[1].

وذكر ابن عاشور (ت1393هـ): أن الحق جواز الوجهين في جميع مواقع الاستفهام مع حروف العطف؛ لأنه لا أثر لهذا إلا في اختلاف الاعتبار والتقدير، ومعنى الكلام لا يتغير على كلا الاعتبارين؛ لأن العطف والاستفهام كليهما متوجهان إلى الجملة الواقعة بعدهما.[2]

وقد حاول الفوزان الابتعاد عن القول بالتقدير، أو التقديم، أو التأخير، فرأى: الأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة، وما بعدها جملة مستأنفة، وهذا أبعد من التكلف، والقول بالتقدير، أو التقديم والتأخير[3].

والذي يرجح عندي هو رأي ابن هشام، وضُعِّفَ رأي الزمخشري بعدم اطراده، وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها، من غير دليل؛ ولأنه إذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى، قيل: وقد رجع إلى مذهب الجماعة في تفسير الآية (97) من سورة الأعراف[4].

وذكر الشيخ محمد الأمير(ت1154هـ): أن "العطف على جملة مقدرة ضعفه بعض المحققين بأنه لم يُسْمَع هذا التركيب إلا بعد سبق شيء، فدل على أن

(1) حاشية الصبان3/ 154.

(2) ينظر: التحرير والتنوير596/1.

(3) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 322/1.

(4) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني 31؛ الكشاف133/2؛ حاشية الخضري164/2.

العطف على السابق، ولو كان العطف على مقدر لصح الإتيان به ابتداء فتدبر "[1].

قال ابن عثيمين (ت1421هـ): "فالقول الأول-أي القول بتقدير جملة بين الحرفين- أدق؛ والثاني أسهل؛ لأن الثاني لا يحتاج عناءً وتكلفاً فيما تقدره بين الهمزة والعاطف"[2].

ورأى أن الجملة استفهامية معطوفة على ما سبق، وأن أصل {أَوَلَمْ يَسِيرُوا }: (وألم يسيروا) فلا يكون هناك شيء محذوف.

ورجح هذا الرأي؛ لسلامته من التقدير؛ ولأنه في بعض الآيات لا تستطيع أن تقدر شيئاً، وهذا الشيء المقدر إنما يقدر مما يفهم من السياق، وإذا كان السياق سيفهمنا إياه فلا حاجه إلى تقديره.

فقوله تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} [يوسف: 109] الاستفهام للتوبيخ، ولا توبيخ إلا على غفلة، فتكون الغفلة مستفادة من مجرد الاستفهام، وحينئذ لا نحتاج إلى تقدير، وبهذا يرجح أن تكون الهمزة من بعد الواو، لكنها قُدِّمَتْ عليها؛ لأن همزة الاستفهام لها الصدارة[3].

المسألة الثانية: الفرق بين لام القسم ولام الابتداء

"تدخل لام الابتداء باتفاق في موضعين: المبتدأ، وبعد (إنَّ)، لتوكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال، ويمتنع دخولها على الجملة الفعلية إلا في

(1) مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير14/1.

(2) تفسير العثيمين 253/1.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين 16/52.

باب (إِنَّ)، ويرى الزمخشري أن لام القسم ملازمة للنون، فإن انتفت النون فهي لام ابتداء، والمبتدأ محذوف، كما في قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: 5]، وضعف رأيه؛ لأن فيه تكلُّفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف، وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال"[1].

المناقشة والترجيح: لا يؤكد المضارع الدال على الحال بالنون؛ لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان[2]، ويجب توكيد المضارع المثبت المستقبل غير المفصول للفرق بين لام القسم ولام الابتداء، ولا بد من توكيده باللام والنون عند البصريين، فقد رأى سيبويه أن الفعل الذي دخلته لام القسم لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم،[3] وهو رأي الزجاجي (ت337هـ) في اللامات[4].

وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحدهما[5]، ورأى سايس أن حذفها ضعيف جدا[6].

وذكر ابن يعيش(ت643هـ): أنه قد ذهب أبو علي (ت377 هـ) إلى أن النون هنا غير لازمة، وحكاه عن سيبويه، حيث إنه قد جوز كون سوف نائبا عن إحدى نوني التوكيد[7].

(1) مغني اللبيب 225. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف264/4.
(2) ينظر: حاشية الخضري8/3.
(3) الكتاب509/3.
(4) 79/1.
(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك94/4.
(6) تفسير آيات الأحكام: محمد سايس716/1.
(7) ينظر: شرح المفصل140/5.

ولم يفرق المالقي (ت702هـ) بين اللامين فقال: وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ولام التوطئة[1]. وخطأه المرادي (ت 749) في الجنى.[2]

قال الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ): "وقول البيضاوي (ت685هـ) تبعا للزمخشري: واللام في {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ} [الضحى: 5] للابتداء، دخلت على الخبر... لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، مخالف لما عليه الجمهور، من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها، فإذا حصل فصل بينهما، امتنعت النون، وثبتت لام القسم وحدها"[3].

وجعلها الأنطاكي لام ابتداء؛ موافقا رأي الزمخشري[4].

يظهر مما سبق أرجحية رأي ابن هشام لشهرته.

المسألة الثالثة: نوع {أَنْ} المخففة من الثقيلة في قوله تعالى: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} [المائدة: 117]

ذكر ابن هشام "أن {أَنِ} هنا تفسيرية على تأويل القول بالأمر عند الزمخشري وحسَّنَ رأيه؛ لكنه يرى أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، ورفض أن تكون {أَنِ} مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به، فكما أن الضمير لا يُنْعَت، كذلك لا يُعْطَف عليه عطف بيان"[5].

(1) ينظر: رصف المباني 240.
(2) ينظر: الجنى الداني136.
(3) شرح التصريح 301/2.
(4) ينظر: غنية الأريب177/2.
(5) مغني اللبيب 38. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف694/1.

المناقشة والترجيح: قال الزجاج (ت 310هـ): جائز أن تَكُون في معنى (أي) مُفَسِّرةً، المعنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أي اعبدوا، – ووافقه الهروي(ت415هـ) والمالقي في أنها تفسيرية، ورأى أنها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها حرف يُعَبَّر به عن المعنى[1]، ويجوز أن تكون {أَنِ}في موضع جَر على البَدَل من الهاءِ، وتكون {أَنِ} موصولة بـ{اعْبُدُوا اللَّهَ} ومعناه إلا مَا أمرْتَني بِهِ بأن يَعبدوا اللَّه، ويجوز أن يكونَ موضعها نصباً على البدل، من (ما)، المعنى ما قلت لهم شيئاً إلا أن اعبدوا اللَّه، أي ما ذكرت لهم إلا عبادة اللَّه[2]، وقوله: {اعْبُدُوا اللَّهَ}في محل رفع خبر لمحذوف تقديره: ما قلت لهم إلا ما أمرتني به وهو: { أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ}.[3]

وجوز الرضي المصدرية والتفسير[4]، ووافقهم محيي الدين الدرويش[5].

قال أبو حيان: "وَمَا اخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجَوَّزَهُ غَيْرُهُ من كَوْنِ أَنْ مُفَسِّرَةً لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ بَعْدَ إِلَّا، وَكُلُّ مَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا الْمُسْتَثْنَى بِهَا فلا بدّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَأَنْ التَّفْسِيرِيَّةُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ"[6].

(1) ينظر: كتاب الأزهية 69، رصف المباني116.
(2) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج 223/2.
(3) تفسير القرآن الكريم المقدم15/48.
(4) شرح الرضي على الكافية 36/4.
(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه53/3.
(6) البحر المحيط418/4، 419.

ونقل السمين الحلبي: لـ{أَنِ}سبعةَ أوجهٍ [1]. وأنكر الكوفيون أن التفسيرية ألبتـــة، ووافقهم ابن هشام، فقال: "وهو متجه"[2]، واعترضه الدماميني [3] والشمني (ت872هـ)[4].

والمرجح هو رأي الزمخشري فقد ناقض الصبان(ت1206هـ) رأي ابن هشام القائل بأن الجملة المفسرة لا محل لها، بأن الجملة المفسرة التي لا محل لها من الإعراب هي الجملة التي ليست في معنى المفرد، مثل: (زيْدًا ضَرَبْتُهُ)، أما المفسرة للمفعول به بعد (أَنْ) فالظاهر أنها في محل نصب تبعا لما فسرته؛ لأنها في معنى هذا اللفظ، فيحل المفرد محلها، وأيد رأيه بكلام المحققين[5].

واعترضه الدسوقي(ت1230هـ) بأنه كما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان. بأنه قد يقال هذه النكتة التي رآها غير معتبرة، بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكمه[6].

المسألة الرابعة: هل (الواو) تأتي للإباحة؟

ذكر ابن هشام "أن الزمخشري قد زعم أن الواو في نحو (جَالِسِ الْحَسَنَ وابْنَ سِيرِينَ) للإباحة، أي: أحدَهما[7]. ووافقه ابن الحاجب(ت646هـ) وابن مالك

(1) ينظر: الدر المصون515/4.
(2) مغني اللبيب 40.
(3) ينظر: شرح الدماميني130/1.
(4) ينظر: حاشية الشمني70/1.
(5) ينظر: حاشية الصبان418/3.
(6) ينظر: حاشية الدسوقي90/1.
(7) الكشاف241/1.

والمرادي، وهو مردود بإجماع النحاة؛ لأنك لو عطفت بالواو لم يجز لك مجالسة أحدهما دون الآخر"[1].

المناقشة والترجيح: ذكر الهروي أن الواو تأتي للتخيير[2]، ووافقه الدماميني معترضا على رأي ابن هشام بقوله: "وقد رد بأن أبا علي الفارسي نص في شرح كتاب سيبويه على أن الواو تأتي للإباحة كقولك: دَعْ مُجَالَسَةَ أَهْلِ الرَّيْبِ وَالزَّيْغِ وَجَالِسِ الْفُقَهَاءَ وَالْقُرَّاءَ وَأَهْلَ الْحَدِيثِ، وقد نص المصنف على هذا، فنص في حواشي التسهيل على أنها تأتي للإباحة"[3].

ورأى أن الصواب أن لا فرق، فمن أُبِيحَتْ له المجالسة لم تلزمْه، ولم يمتنع عليه إفراد أحدهما، ولا الجمع بينهما[4]، ووافقه الأنطاكي [5]، والدسوقي [6].

يظهر مما سبق أن الراجح هو رأي الزمخشري، استنادا إلى آراء العلماء السابِقين.

المسألة الخامسة: وقوع خبر (أَنَّ) اسما بعد {لَوْ} الشرطية في قوله تعالى: {يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [الأحزاب: 20].

"يرى الزمخشري أنه يجب كون ما بعد (أَنَّ) فعلا؛ ليكون عوضا من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى {وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ} [لقمان:27] وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد.

(1) مغني اللبيب 340. بتصرف.
(2) ينظر: كتاب الأزهية 233.
(3) ينظر: شرح الدماميني253/1.
(4) ينظر: نفسه253/1.
(5) ينظر: غنية الأريب393/1.
(6) ينظر: حاشية الدسوقي177/1.

ورد ابن هشام قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا، وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: {يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [الأحزاب: 20]"[1].

المناقشة والترجيح: اتفق العلماء على جواز وقوع خبر (أنّ) اسما مشتقا أو جامدا بعد (لو) المصدرية، وقد علَّق ابن مالك في شرح الكافية الشافية على قول الزمخشري –بوجوب وقوعه فعلا– أنه: مردود فقال: "وقد حمل الزمخشري ادعاؤه إضمار ثبت بين (لو) وَ(أنَّ) على التزام كون الخبر فعلا، ومَنَعَهُ أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا حَاضِرٌ). وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: {وَلَوْ أنَّ ما فِي الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ}.[لقمان:27]".[2]

وذكر الرضي: أن استعمال الفعل في حيز خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو) أكثر وإن لم يكن لازما[3].

وقال الدماميني– ردا على ابن هشام في سياق حديثه عن (لو) المصدرية–: "ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية": "قد جاء في قوله {يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [الأحزاب: 20] ف{لَوْ}هنا مصدرية وقعت بعدها أَنَّ وصلتها، كما وقع ذلك بعد (لو) الشرطية، وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء، والخبر محذوف

(1) مغني اللبيب 264.
(2) ينظر: 1639/1. 304/5.
(3) ينظر: شرح الرضي1898/1.

أي: ثابت، فمقتضى هذا القول جعل ما بعد (لو) المصدرية كذلك، فتكون قد وُصِلَتْ بالجملة الاسمية على هذا الرأي..."[1].

واعترض الشمني على ابن هشام بقوله: فيه نظر، لأن {لَوْ}في هذه الآية ليست بـ(لو) الشرطية التي الكلام فيها[2]، وإنما هي مصدرية داخلة على (ثبت) محذوفا، أو أنها للتمني حكاية لودادتهم. قال ابن الحاجب:

لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ لَوْ لِلتَّمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ[3].

وقال الأنطاكي: "هذا عجيب منه، فإن الكلام في (لو) الشرطية، و(لو) في الآية للتمني عند الزمخشري قال : تمنوا أنهم خارجون إلى البدو"[4].

وذكر الخضري(ت1287هـ) أن الزمخشري إنما أوجب كون خبر (أَنَّ) حينئذٍ فعلاً ليكون عوضاً عن المحذوف، مع أن وقوعه اسماً شائع كآية {وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ} [لقمان:27][5].

وبهذا يرجح رأي الزمخشري؛ لأن ل(لو) للتمني في هذه الآية.

(1) ينظر: حاشية الصبان256/1.
(2) ينظر: حاشية الشمني62/2.
(3) ينظر: حاشية الدسوقي 148/2.
(4) غنية الأريب683/2؛ الكشاف556/3.
(5) ينظر: حاشية الخضري90/3.

المسألة السادسة: نوع {ما} المجرورة بحرف جر في قوله تعالى: {بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي} [يس: 27].

"أوجب ابن هشام حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف جر، وتعجّب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية في الآية السابقة، مع رده على مَنْ جعلها استفهامية في موضع آخر بأن إثبات الألف قليل شاذ"[(1)].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة المحل سواء أكان الجار حرفا أم اسما، منهم ابن الأنباري (ت 577 هـ) [(2)]، وابن مالك[(3)]، والمرادي في توضيح المقاصد حيث قال: "وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها، بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد"[(4)].

والشيخ خالد الأزهري الذي قال: "ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حُذِفَتْ ألفها لتطرفها... فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة... وخُصَّت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف، وصِينَت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد"[(5)].

(1) ينظر: مغني اللبيب 289. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف11/4.
(2) ينظر: الإنصاف 172/1.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل179/4.
(4) 156/1.
(5) شرح التصريح163/1.

وظاهر عبارة الرضي أن حذف ألف ما الاستفهامية غالب، لا لازم، وهو ما صرح به الزمخشري، وصرح ابن هشام بأن حذفها واجب، وذكرها شاذ، وصرح الزمخشري بهذا في تفسيره لسورة يس الآية1[1].

قال الرضي في شرح الشافية: " ولم يقل أحد إن ما الاستفهامية تحذف ألفها بلا جار، نعم قالوا: إن ألفها تثبت مع الجار وخرجوا على هذا آيات"[2]

وذكر الصبان: أنه لم يثبت حذف ألفها في غير الجر[3].

وبهذا فإن الراجح هو رأي ابن هشام لشهرته.

المسألة السابعة: عطف جملة الصلة على الجملة الفعلية بـ{ثُمَّ} في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ}[الأنعام:1]

"ضعَّف ابن هشام عطف جملة الصلة على الجملة الفعلية بـ{ثُمَّ} في الآية السابقة–كما هو رأي الزمخشري–؛ لأن المعطوف على الصلة صلة فلابد من رابط".[4]

(1) ينظر: الإنصاف 172/1.

(2) 479/4.

(3) ينظر: حاشية الصبان 411/3.

(4) مغني اللبيب 471. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف4/2.

المناقشة والترجيح: لا يجوز عطف جملة الصلة على الجملة الفعلية بلا رابط خلافا للزمخشري، قال الرضي: "فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه"[1].

وذكر أبوحيان ردا على الزمخشري: أن هذا الوجه الذي جوزه لا يجوز؛ لأنه ليس فيها رابط يربط الصلة بالموصول إلا أن يقدر (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ يَعْدِلُونَ)، وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه، ولا يُحْمَل عليه كتاب الله مع ترجيح حمله على التركيب الصحيح[2]، ووافقه الدسوقي[3]، ويرى الألوسي (ت 1270هـ) أنها إما معطوفة على جملة {الْحَمْدُلِلَّهِ}إنشاء أو إخبارا، أو على {خَلَقَ} صلة {الَّذِي}، أو على {الظُّلُمَاتِ} مفعول {جَعَلَ} واختار المحققون الأول[4]. وجوز البيضاوى الوجهين الأولين.[5]

وذكر التفتازاني(ت793هـ) مدافعا عن الزمخشري: بأن العطف على الصلة ليس على قصد أنه صلة برأسه ليتوجه الاعتراض بأنه لا معنى لقولنا: الْحَمْدُلِلَّهِ الَّذِي عَدَلُوا، بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة، كأنه قيل: الحمدلله الذي كان منه تلك النعم العظام، ثم من الكفرة العصيان والكفران[6].

وقال الشمني: "الجواب يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل"[7].

(1) شرح الرضي1834/1.
(2) ينظر: البحر المحيط 430/4.
(3) ينظر: حاشية الدسوقي125/3.
(4) ينظر: روح المعاني81/4.
(5) ينظر: تفسير البيضاوي153/2.
(6) غنية الأريب23/1.
(7) ينظر: حاشية الشمني190/2.

وبهذا يرجح رأي ابن هشام استنادا لرأي أكثر العلماء، ولعدم وجود رابط.

المسألة الثامنة: في الاستثناء بـ(إلا)

"قال تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ } [هود: 81] جعل ابن هشام الاستثناء في الآية من جملة الأمر {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ} [هود: 81] على القراءتين، بدليل سقوط {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ} [هود: 81] في قراءة ابن مسعود (ت 32هـ)، وأن الاستثناء منقطع؛ لأن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ورد رأي الزمخشري في أن الاستثناء من الأمر في قوله تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ }على قراءة النصب، ومن {وَلَا يَلْتَفِتْ} على قراءة الرفع".[1]

المناقشة والترجيح: عامة القراء من الحجاز والكوفة وبعض أهل البصرة بالنصب بتأويل: فأسر بأهلك إلا امرأتَك، وعلى أن لوطا أُمِرَ أن يسري بأهله سوى زوجته، فإنه نُهِيَ أن يسري بها، وأمر بتخليفها مع قومها، وقرأ بعض البصريين { إِلَّا امْرَأَتُكَ } [هود: 81]، بمعنى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك، فإن لوطا قد أخرجها معه، وإنه نُهِيَ لوط ومن معه ممن أسري معه أن يلتفت سوى زوجته، وأنها التفتت فهلكت لذلك[2].

وقد أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) الرفع على البدل، وقال يجب على هذا أن يرفع { يَلْتَفِتْ} ويجعل {لَا} للنفي؛ لأن الإبدال مع الجزم يقتضي أن المرأة أباح لها الالتفات، وذلك لا يجوز ولا يصح فيه البدل إلا برفع {يَلْتَفِتْ}،

(1) مغني اللبيب 556. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف2/416.

(2) ينظر: تفسير الطبري15/ 424.

ولم يقرأ به أحد[1]، وقد ضعف ابن يعيش قراءة الرفع[2]. وجوز المبرد(ت285هـ) الوجهين، ورأى أن مجاز القراءة أن المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره، أي أن النهي للوط، أي لا تدعهم يلتفتون إلا امرأتُك، وأما النصب فعلى الاستثناء[3].

وقد اعترض ابن الحاجب في شرحه للمفصل على الزمخشري بلزوم تناقض القراءتين؛ فالاستثناء من {أَسْرِ }يقتضي كونها غير مسرى بها، والاستثناء من {لَا يَلْتَفِتْ} يقتضي كونها مسرى بها[4].

ورد عليه الرضي بقوله: "ولا يجوز تناقض القراءتين؛ لأنها كلها قرآن، ولا تناقض في القرآن، والجواب أن الإسراء وإن كان مطلقا في الظاهر، إلا أنه مقيد في المعنى بعدم الالتفات، إذ المراد أَسرِ بأهلك إسراء لا التفات فيه، إلا امرأتك فإنك تسري بها إسراء مع الالتفات، فاستثن على هذا إن شئت من {أَسْرِ }، أو من {لَا يَلْتَفِتْ}ولا تناقض"[5].

ووافق السمين الحلبي ابن هشام فرجح أن الاستثناء منقطع على كلتا القراءتين، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء منهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، لكن امرأتُك يجري لها كذا وكذا[6]، ووافقه ابن كثير (ت774هـ)[7].

(1) ينظر: الموسوعة القرآنية222/4.
(2) ينظر: شرح المفصل60/2.
(3) ينظر: المقتضب 395/4.
(4) ينظر: شرح الرضي98/2.
(5) ينظر: نفسه 98/2.
(6) ينظر: الدر المصون366/6.
(7) ينظر: تفسير ابن كثير339/4.

ووجه خالد الأزهري قراءة الرفع على البدل، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا، والنصب عربي جيد، ولا يتأتى الإتباع في الموجب[1].

ورأى محيي الدين الدرويش أن النصب خلاف المنتخب الراجح، ورجح رأي ابن هشام فقال: " والأظهر من هذا كله أن الاستثناء من جملة الأمر، أي فأَسر بأهلك، والاستثناء منقطع على القراءتين، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وخبره الجملة بعده، وعندئذ تكون قراءة النصب جيدة غير مرجوحة، وتتفادى بذلك وقوع غير المرجوح في القرآن، وقد تقدم في ابن نوح {إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ} [هود: 46]؛ لأن المراد بالأهل المؤمنون، وعلى هذا تكون امرأته من غير أهله"[2].

(1) ينظر: شرح التصريح543/1.

(2) إعراب القرآن وبيانه 411/4.

المبحث الثاني:

الاعتراض في باب الأسماء، وفيه سبع مسائل(مطالب):

المسألة الأولى: إعراب (أي) في قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} [مريم: 69]

"رفض ابن هشام إعراب {أَيُّ}الموصولة مبتدأ خلافا للزمخشري وجماعة، فقد قدروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل لَنَنْزِعَنَّ بَعْضَ كُلِّ شِيعَةٍ، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي أشدُّ، ثم حُذِفَ المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ، وهو رأي ثعلب(ت291هـ)"[1].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أنّ (أي) تُبْنَى على الضم إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، وإنما حذف المبتدأ من صلة (أي) مضافة لكثرة استعمالهم إياها[2]، وإنما بُنِيَتْ تشبيها بالغايات؛ إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء[3]، ومن هؤلاء العلماء ابن مالك[4]،ولكن بعض النحاة أعربها مطلقا وإن أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، منهم الخليل ويونس(ت182هـ)[5] والأخفش(ت215هـ)، والمبرد، والزجاج والكوفيون[6]، أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير ثُمّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ. ورده سيبوي بأنه تَكَلُّفٌ وَادِّعَاءُ

(1) مغني اللبيب 82. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف34/3.
(2) ينظر: الأصول في النحو324/2.
(3) ينظر: شرح التصريح 159/1.
(4) ينظر: شرح التسهيل1/ 208، 209؛ شرح ابن عقيل162/1.
(5) ينظر: الكتاب398/2، 400.
(6) ينظر: شرح التصريح158/1.

إِضْمَارٍ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَجَعْلُ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ جُمْلَتَيْنِ، ووافقه ابن السراج(ت316هـ)[1]، وذكر الرماني (ت384هـ) أن هذا وجه حسن؛ لأن في {نَنْزِع}دليلا على معنى القول؛ لأنه ينزع بالقول[2]، وأما يونس فجعلها استفهامية مبتدأ أيضًا، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب[3]، وَرَجَّحَ الزَّجَّاجُ قَوْلَ الْخَلِيلِ وَذَكَرَ عَنْهُ النَّحَّاسُ(ت338هـ) أَنَّهُ غَلَّطَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ[4]. وزعم المانعون أن (أيا) في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و{أَشَدُّ} خبره[5].

وذكر الدماميني: أنه لا يعرف المحل الذي وقف فيه ابن هشام على أن الزمخشري جعل ضمة (أي) في هذه الآية إعرابية[6]، وجعله الشمني من كلام الجماعة، أو أن ابن هشام قد اطلع عليه في غير الكشاف[7]، ووافقهما الدسوقي [8].

ويرجح رأي سيبويه وابن هشام، قال ابن الطراوة(ت528هـ): "غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء؛ لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت، ولأن (أي) أتت في رسم المصحف موصولة بالضمير، ولو كان مبتدأ لفصل"[9].

(1) ينظر: الأصول في النحو324/2.
(2) معاني الحروف ص5.
(3) ينظر: الكتاب 2/ 399؛ حاشية الصبان242/1.
(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه139/6.
(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه159/1.
(6) ينظر: شرح الدماميني302/1.
(7) ينظر: حاشية الشمني168/1.
(8) ينظر: حاشية الدسوقي214/1.
(9) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 218/1.

ووافقه أبو البركات الأنباري [1]، والسمين الحلبي[2]، ويس الحمصي(ت1061هـ) الذي قال: "لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه".[3]

وقال الطنطاوي (ت1431هـ) قال الجمل(ت1107هـ) ما ملخصه: «وأظهر الأعاريب في قوله: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} أن (أي) موصولة بمعنى الذي. وأن حركتها حركة بناء، و{أَشَدُّ} خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة لـ(أي)، و{أَيُّهُمْ} وصلتها في محل نصب مفعول به لِـ{نَنْزِعَنَّ}"[4].

المسألة الثانية: وقوع (إذ) مبتدأ

"وصف ابن هشام إعراب الزمخشري لـ(إذ) مبتدأ في قراءة بعضهم {لَمِنْ مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ} [آل عمران: 164] قياسا على (إذا) بالغرابة، وقال: لا نعلم بذلك قائلا"[5].

المناقشة والترجيح: "(إذ) الظرفية الماضوية لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ، وحينئذ، ولا تتصرف بغير ذلك، فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ. وأجاز الأخفش والزجاج، وتبعهما كثير من المُعْرِبين،(أن تقع مفعولاً به).

وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذ). وهو الذي صححه المغاربة"[6].

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف583/2.
(2) ينظر: الدر المصون 620/7.
(3) ينظر: حاشية يس136/1.
(4) ينظر: تفسير الطنطاوي9/ 59.
(5) مغني اللبيب 85. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف436/1.
(6) الجنى الداني 31. بتصرف.

ورجح أبو حيان ظرفيتها، وأما إعرابها مبتدأ فهو فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (إِذْ) مُبْتَدَأَةً، وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهَا الْعَرَبُ مُتَصَرِّفَةً أَلْبَتَّةَ، إِنَّمَا تَكُونُ ظَرْفًا أَوْ مُضَافًا إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ، وَمُفَعْوِلَةً بِاذْكُرْ عَلَى قَوْلٍ. أَمَّا أَنْ تُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأَةً فَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ،[1] ووافقه محيي الدين الدرويش [2]، وأعربها ابن عاشور بدل اشتمال[3].

وعارض الدماميني ابن هشام بأنه: إذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها وغيرهم عند الإتيان بها مفعولا به أو بدلا منه، صدق حينئذ أنها ظرف متصرف، فلا يمتنع جعلها مبتدأ، ولا يحتاج إلى سماع خاص من العرب[4].

وقال الشمني: "لا يلزم من عدم العلم بقائل، قول عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته"[5].

ويبدو أن رأي الزمخشري هو الراجح في هذه المسألة استنادا على رأي الدماميني والشمني.

المسألة الثالثة: هل الرحمن علم أو صفة؟

ذكر ابن هشام "أن سؤال الزمخشري عن صرف (الرحمن) خارج عن كلام العرب، وسؤاله عن علة تقديمه في البسملة مع أنهم يقدمون غير الأبلغ غير متجه؛ وذلك

(1) ينظر: البحر المحيط416/3.
(2) ينظر: إعراب القرآن وبيانه95/2.
(3) ينظر: التحرير والتنوير74/30.
(4) ينظر: شرح الدماميني313/1.
(5) ينظر: حاشية الشمني147/1.

لأنه يرى أنه علم لا صفة، بدليل إعرابه بدلا لا نعتا، ونعته بـ(الرَّحِيمِ) في البسملة، وبدليل مجيئه كثيرا غير تابع نحو: {الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ } [الرحمن: 1، 2]". [1]

المناقشة والترجيح:

ذكر أبو حيان أن الرَّحْمَن صِفَةٌ لله عِنْدَ الْجَمَاعَةِ. وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ(ت476هـ) وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ بَدَلٌ، وَزَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَمٌ، وأنه قد جَاءَ عَلَى بِنَاءٍ لَا يَكُونُ فِي النُّعُوتِ، قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى عَلَمِيَّتِهِ وَوُرُودِهِ غَيْرَ تَابِعٍ لِاسْمٍ قَبْلَهُ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ السُّهَيْلِيّ: الْبَدَلُ فِيهِ عِنْدِي مُمْتَنِعٌ، وَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ الْأَوَّلَ لا يحتاج إِلَى تَبْيِينٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْأَعْلَامِ كُلِّهَا وَأَبْيَنُهَا، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: وَمَا الرَّحْمَنُ، وَلَمْ يَقُولُوا: وَمَا اللَّهُ، فَهُوَ وَصْفٌ يُرَادُ بِهِ الثَّنَاءُ، وَإِنْ كَانَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَعْلَامِ[2].

وجعله ابن عاشور[3] ومحيي الدين الدرويش صفة[4].

وجمعا بين الرأيين أرى أن (الرحمن) وصف يجري مجرى الأعلام.

المسألة الرابعة: نوع {كَمْ} في قوله تعالى: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} [البقرة: 211]

"يرى ابن هشام أن إعراب {كَمْ}مبتدأ أو مفعول لـ{آتَيْنَا} مقدرا بعده، إن قدرت {مِنْ} زائدة، وإن قدرتها بيانا لـ{كَمْ} كما هي–أي (مِن) بيان لـ{مَا} في {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} [البقرة: 106]) لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الراجع حينئذ إلى {كَمْ}، وإنما هي مفعول ثان مقدم، مثل (أَعِشْرِينَ دِرْهَمًا أَعْطَيْتُكَ)، وجوز الزمخشري في

(1) مغني اللبيب 435. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف8/1.

(2) ينظر: البحر المحيط30/1.

(3) ينظر: التحرير والتنوير172/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه9/1.

{كَمْ} الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن {كَمْ}الخبرية تُعَلّق العامل عن العمل"[1].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أن {كَمْ} اسم استفهام في محل نصب مفعول به ثان لـ{آتَيْنَاهُمْ} ، و{آتَيْنَاهُمْ} فعل وفاعل ومفعول به أول، وجملة {آتَيْنَاهُمْ} في موضع المفعول الثاني لـ{سَلْ} لأنها معلقة عن العمل، عاملة في المعنى ، منهم ابن السراج[2]، والدماميني[3] ، وابن عاشور الذي قال: "وَقَدْ قُطِعَ فِعْلُ السُّؤَالِ عَنْ مُتَعَلِّقِهِ اخْتِصَارًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، أَيْ سَلْهُمْ عَنْ حَالِهِمْ فِي شُكْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ"[4]، ومحيي الدين الدرويش–الذي قال: "وإنما علقت {سَلْ} وليست من أفعال القلوب؛ لأن السؤال سبب العلم فأجري السبب مجرى المسبب في ذلك"[5]–، وابن عثيمين[6]، وأجاز بعضهم أن تكون {كَمْ} خبرية، وفي ذلك اقتطاع للجملة التي هي فيها[7]، وجوز البيضاوي[8] والألوسي[9] الوجهين. ورجح المغامسي أنها خبرية؛ لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– يعلم ما هي الآيات

(1) مغني اللبيب 472. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري254/1.
(2) ينظر: الأصول في النحو323/1.
(3) ينظر: حاشية الشمني191/2.
(4) التحرير والتنوير290/2.
(5) إعراب القرآن وبيانه309/1.
(6) ينظر: تفسير العثيمين الفاتحة والبقرة18/3.
(7) ينظر: إعراب القرآن وبيانه309/1.
(8) ينظر: أنوار التنزيل134/1.
(9) ينظر: روح المعاني494/1.

التي جاءت بني إسرائيل، وهو لا يريد منهم أن يجيبوه، بل يريد أن يقررهم على ما وقعوا فيه[1]. ويرى الرضي أن مجيئها للاستفهام غير مقطوع به[2].

وذكر الشمني ومحمد الأمير اعتراضا على قول ابن هشام-: بأن النحويين لم يذكروا تعليق كم الخبرية عن العامل-: ذكر بعضهم ذلك كما يأتي له في الباب الخامس، على أنه يمكن أن معمول {سَلْ} محذوف أي سلهم عما آتيناهم من الآيات، وجملة {كَمْ آتَيْنَاهُمْ} استئناف[3].

ومن ثَمَّ فإن الشمني جعلها من المعلّقات فقال: "إنما لم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصريحهم بأن لها صدر الكلام كالاستفهامية، وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل، إذ كل ما له الصدر يُعلِّق"[4].

ورفض الدسوقي أن {سَلْ} تُعَلِّق، وأن تكون {كَمْ} مفعولا ثانيا لـ{سَلْ}؛ لأن لها الصدر[5].

ويرجح رأي الزمخشري استنادا على رأي الشمني ومحمد الأمير؛ ولأن ابن هشام ذكر بعض من أجازوا تعليق (كم) الخبرية في الباب الخامس[6].

(1) ينظر: محاسن التأويل45/17.
(2) ينظر: شرح الرضي157/3.
(3) ينظر: حاشية الشمني192/2؛ مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير109/2.
(4) ينظر: حاشية الشمني237/2.
(5) ينظر: حاشية الدسوقي129/3.
(6) ينظر: مغني اللبيب 548.

المسألة الخامسة: الفرق بين عطف البيان والبدل في إعراب {جَنَّاتِ} في قوله تعالى: {وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ} [ص: 49، 50]

"يرى ابن هشام أَن الْبَيَان لَا يُخَالف متبوعه فِي تَعْرِيفه وتنكيره، وَلَا يُخْتَلف فِي جَوَاز ذَلِك فِي الْبَدَل نَحْو قوله تعالى: {إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ} [الشورى:52، 53]، ولم يرتض إعراب {جَنَّاتِ}بيانا، موافقا بذلك البصريين؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري إنه معرفة لأن (عدنا) علم على الإقامة، بدليل {جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ } [مريم: 61] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما {عَدْنٍ} مصدر عدن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت".[1]

المناقشة والترجيح: رجح الزجاج[2]، والرازي(ت606هـ)[3]، والبيضاوي[4]، والنسفي(ت710هـ)[5]، وأبو حيان البدلية فقال: "وَأَمَّا تَخَالُفُهُمَا فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ سِوَى هَذَا الْمُصَنِّفِ"[6]، وقد جوز محيي الدين الدرويش فيها الوجهين[7].

والظاهر أن رأي ابن هشام هو الراجح؛ لموافقة رأيه لأكثر العلماء.

(1) مغني اللبيب 473. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف100/4.
(2) ينظر: معاني القرآن 337/4.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب 402/26.
(4) ينظر: أنوار التنزيل32/5.
(5) ينظر: تفسير النسفي160/3.
(6) ينظر: البحر المحيط166/9.
(7) ينظر: إعراب القرآن وبيانه373/8.

المسألة السادسة: إعراب (كافة)

ذكر ابن هشام "أن الزمخشري قد وهِم حين جوز إعراب {كافةً} حالا من {السِّلْمِ} في قوله تعالى: {ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً} [البقرة: 208]؛ وعلل ذلك بقوله: "لأن {كافةً}مختص بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ: 28]إذ قدر {كافةً} نعتا لمصدر محذوف، أي إرساله كافة أشد؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: محيط بكافةِ الأبواب أشد وأشد؛ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة". (1)

المناقشة والترجيح: ذكر ابن عاشور ردا على ابن هشام: أَنَّ {كَافَّةً} يُوصَفُ بِهِ الْعَاقِلُ وَغَيْرُهُ، وَأَنَّهُ تَعْتَوِرُهُ وُجُوهُ الْإِعْرَابِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَشَهِدَ لَهُ الْقُرْآنُ وَالِاسْتِعْمَالُ، خِلَافًا لِابْنِ هِشَامٍ، وَأَنَّ مَا شُدِّدَ بِهِ التَّنْكِيرُ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ تَهْوِيلٌ وَتَضْيِيقٌ فِي الْجَوَازِ. وَالتَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ إِلَّا كَافَّةً. وَقَدَّمَت الْحَالَ عَلَى صَاحِبِهَا لِلِاهْتِمَامِ بِهَا، لِأَنَّهَا تَجْمَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرِسَالَتِهِ كُلِّهِمْ(2).

وكان الزمخشري يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور، مستدلا بقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك(3).

(1) مغني اللبيب 524. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف252/1.

(2) ينظر: التحرير والتنوير198/22.

(3) ينظر: المدارس النحوية 251.

ويرى ابن السراج أن : {كَافَّةً} حال[1]، وهو رأي الأشموني(ت900هـ)[2]، وقال خالد الأزهري: "والأول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع، والثاني وهو تعدي (أرسل) باللام خلاف الأكثر، ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بـ(إلا) ليس ممتنعًا عند الجميع، وقد أجاز البصريون والكسائي والفراء(ت207هـ) والأنباري تقديمه على المفعول، وأي فرق بين الحال والمفعول؟ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} [النساء: 79] [3]. ووصفه الرضي بالتعسف[4].وأعربها السيوطي(ت911هـ) – الذي جوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي–[5]، والصبان [6]، والفوزان حالا من {النَّاسِ} [7].

وذكر مصطفى الأنطاكي: أن الزمخشري إنما قدره كذلك فرارا عن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فإن سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه[8]، ونقل عن ابن كيسان(ت299هـ) وأبي علي وابن برهان(ت456هـ) الجواز استدلالا بهذه الآية[9].

(1) ينظر: الأصول في النحو292/1.
(2) ينظر: شرح الأشموني18/2.
(3) ينظر: شرح التصريح590/1.
(4) ينظر: شرح الرضي30/2.
(5) ينظر: همع الهوامع307/2.
(6) ينظر: حاشية الصبان263/2.
(7) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 156.
(8) ينظر: غنية الأريب232/4.
(9) ينظر: شرح الرضي على الكافية30/2؛ حاشية الشمني220/2.

وجوز ابن عطية(ت542هـ) الوجهين فـ{كَافَّةً} حال من الواو في {ادْخُلُوا} ، ومن (السِّلْمِ) [1]، ووافقه المظهري(ت1225)[2] ومحيي الدين الدرويش [3]، وابن عثيمين [4].

وقال الشهاب(ت1069هـ) ردا على ابن هشام: "رد شارح اللباب بأنه سُمِعَ في قول عمر رضي الله عنه في كتاب له محفوظ مضبوط: جَعَلْتُ لِآلِ بَنِي كَاكِلَةَ عَلَى كَافَّةِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ عَامٍ مِائَتَيْ مِثْقَالٍ ذَهَبًا، على أنه لو سُلِّمَ فلا يعد مثله خطأ؛ لأنه لا يلزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه، ولو التزم هذا لأخطأ الناس في أكثر كلامهم"[5].

وبهذا يرجح رأي الزمخشري استنادا على قول الدماميني معلقا على قول عمر: "إن صح هذا سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها، إذ فيه استعمال كافة لغير العاقل، وعدم نصبه على الحال، وإخراجه عن النصب ألبتة"[6].

المسألة السابعة: نعت الإشارة بالاسم العلم في قوله تعالى: {ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ} [الأنعام:102]

"أبطل ابن هشام بإجماع العلماء رأي الزمخشري في تجويز كون اسم { اللَّهُ } تعالى صفة للإشارة أو بيانا، و{ رَبُّكُمْ} الخبر، حيث إنه قد "جوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوز كون العلم نعتا، وإنما العلم يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به،

(1) ينظر: المحرر الوجيز281/1.
(2) ينظر: التفسير المظهري 248/1.
(3) ينظر: إعراب القرآن وبيانه 307/1.
(4) ينظر: تفسير العثيمين6/3.
(5) حاشية الشهاب295/2.
(6) حاشية الشمني192/2.

وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه".[1]

المناقشة والترجيح: اتفق العلماء على أنه مما اختص به نعت اسم الإشارة كونه محلًّى بأل، فلا ينعت بغيره[2].

و{ اللَّهُ } خبر عند أبي حيان[3]، وجوز الألوسي فيه الخبرية، أو النعت.[4] وهو خبر ثان أو بدل عند محيي الدين الدرويش [5].

وذكر الدسوقي–مدافعا عن الزمخشري، ومجوزا نعت الإشارة بالاسم العلم– بأن الزمخشري لَاحَظَ الأصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود[6].

وبدو أن رأي ابن هشام هو الأرجح؛ لأن أسماء الأعلام لا يوصف بها؛ لأنها ليست بمشتقة ولا واقعة موقع المشتق[7].

(1) مغني اللبيب 530، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف54/2.
(2) ينظر: حاشية الخضري135/2؛ النحو الوافي444/3.
(3) ينظر: البحر المحيط21/9.
(4) ينظر: روح المعاني63/6.
(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه188/3؛ 203/4.
(6) ينظر: حاشية الدسوقي272/3.
(7) ينظر: شرح الكافية الشافية520/3؛ اللمحة في شرح الملحة727/2.

المبحث الثالث:

الاعتراض في باب الأفعال، وفيه ست مسائل(مطالب):

المسألة الأولى: سبب انتصاب {أُوَارِيَ} في قوله تعالى: { يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي} [المائدة: 31]

"وصف ابن هشام قول الزمخشري-: إن انتصاب {أُوَارِيَ} في جواب الاستفهام{أَعَجَزْتُ}- بالفساد؛ "لأن جواب الشيء مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على {أَكُونَ}" [(1)].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أن انتصاب {أُوَارِيَ} بالعطف على {أَكُونَ}، منهم البيضاوي [(2)]، وأبو حيان الذي وصف رأي الزمخشري بأنه خطأ فاحش، ورأى أن العطف أولى من السببية؛ لأن الفاء الواقعة جوابا للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرط وجزاء، وهنا لا تنعقد، ولو قلت هنا: إِنْ أَعْجَزْ عَنْ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ أُوَارِ سَوْءَةَ أَخِي، لم يصحّ؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب، ولهذا اعتبرنا العطف أولى[(3)]، ورجح الأنطاكي انتصابه بالعطف على {أَكُونَ} [(4)]، ووافقه محيي الدين الدرويش.[(5)]

(1) مغني اللبيب 498، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف626/1.

(2) ينظر: تفسير البيضاوي124/2.

(3) ينظر: البحر المحيط235/4.

(4) ينظر:غنية الأريب126/4.

(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه559/2.

ورأى التفتازاني أنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي، فيفيد النفي، وهو سببه، أي: إِنْ لَمْ أَعْجَزْ فَوَارَيْتُ[1]، ووافقه الإيجي(ت905هـ)، وجوز أيضا أن يكون عطفا على {أَكُونَ}.[2]

والذي يظهر هو رجحان رأي ابن هشام؛ حيث إن المواراة لا تترتب عن العجز.

المسألة الثانية: حذف جواب الشرط

"رد ابن هشام رأي الزمخشري في قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ } [النساء: 78] فيمن رفع {يُدْرِكُ}، بـ"أنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله، أي: وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْنَمَا تَكُونُوا، يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله، ثم يبتدىء {يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ }؛ لأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، ولا تقول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ إلا في الشعر"[3].

المناقشة والترجيح: يرى جمهور العلماء أنه لا يحذف جواب الشرط إلا إذا كان الشرط ماضيا، أو مضارعا مقرونا بلم[4]، وحذفه في غير ذلك ضعيفٌ[5].

وقد ضعَّف أبو حيان قراءة رفع {يُدْرِكُكُمْ}، ورأى أَن رأي الزمخشري في جعل {يُدْرِكُكُم} إنما ارْتَفَعَ لِكَوْنِ {أَيْنَمَا تَكُونُوا} فِي مَعْنَى أَيْنَمَا كنتم، قول نحوي سيبويهي،

(1) ينظر: حاشية الدسوقي195/3.
(2) ينظر: تفسير الإيجي459/1.
(3) مغني اللبيب 506. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف537/1.
(4) ينظر: توضيح المقاصد1292/3؛ حاشية الخضري81/3.
(5) ينظر: أوضح المسالك208/4.

وضعف العطف على التوهم، ورأى أن الأصح أنه ليس بجواب لأن فعل الشرط مضارع.[1]

ورأى أن ارتباط الشرط بقوله: {لَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً} لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَلَا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ. أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ: {وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا}، لِأَنَّ ظَاهِرَ انْتِفَاءِ الظُّلْمِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ فَإِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ {أَيْنَمَا تَكُونُوا}مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: {وَلَا تُظْلَمُونَ}، لِأَنَّ {أَيْنَمَا} اسْمُ شَرْطٍ، فَالْعَامِلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ؛ وَلِأَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عَامِلُهُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ {وَلَا تُظْلَمُونَ}. وَلَا يُحْذَفُ الْجَوَابُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي، وَفِعْلُ الشَّرْطِ هُنَا مُضَارِعٌ[2].

وذكر الشيخ خالد الأزهري: ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط، فكان القياس عملها في الجواب[3].

وخرجه الدسوقي على إضمار الفاء، أي: فَيُدْرِكُكُمْ، أي فَهُوَ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ"[4].

يظهر مما سبق أرجحية رأي ابن هشام؛ لموافقته بهذا رأي الجمهور، وهروبا من الإضمار.

(1) ينظر: البحر المحيط716/3.

(2) ينظر: البحر المحيط716/3.

(3) ينظر: شرح التصريح403/2.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي212/3.

المسألة الثالثة: إعراب {تَجْعَلُوا} في قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: 22]

ذكر ابن هشام "أن البصريين لا يجيزون انتصاب {تَجْعَلُوا} في جواب الترجي{لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} كما هو رأي الزمخشري، على حد النصب في قراءة حفص {فَأَطَّلِعَ} [غافر: 37]، ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجى منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها؟"(1)

المناقشة والترجيح: وصف الرضي رأي الزمخشري بأنه قول كوفي مدفوع(2)، وذكر أبو حيان (3) أن {تَجْعَلُوا} مجزوم بلا الناهية، ووافقه السمين الحلبي (4)، وقال الدسوقي: "وهذا الإعراب هو الوجيه"(5). ووافقه ابن عاشور (6)، ومحيي الدين الدرويش (7)، وجوز الرازي والبيضاوي أن يكون {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً} متعلقا بـ{اعْبُدُوا}على أنه نهي معطوف عليه، أو نفي منصوب بإضمار (أَنْ) جواب له. أو بلعل على أن نصب {تَجْعَلُوا} نصب {فَأَطَّلِعَ} (8).

والذي يبدو لي هو رجحان رأي ابن هشام، لاتفاق أكثر العلماء على أن النصب في جواب الترجي رأي مدفوع.

(1) مغني اللبيب 512. بتصرف، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف95/1.
(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب130/4.
(3) ينظر: البحر المحيط162/1.
(4) ينظر: الدر المصون194/1.
(5) حاشية الدسوقي223/3.
(6) ينظر: التحرير والتنوير334/1.
(7) ينظر: إعراب القرآن وبيانه54/1.
(8) ينظر: تفسير الرازي344/2؛ تفسير البيضاوي56/1.

المسألة الرابعة: خبر {طَائِفَةٌ} في قوله تعالى: {وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ}[آل عمران: 154]

ذكر ابن هشام أن في رأي الزمخشري: "أن {قَدْ أَهَمَّتْهُمْ} صفة لـ{طَائِفَةٌ}، و {يَظُنُّونَ} صفة أخرى، أو حال من الضمير في {أَهَمَّتْهُمْ } بمعنى قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، و{يَقُولُونَ} بدل من {يَظُنُّونَ} ، نسيان للمبتدأ، حيث إنه لم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له، أو لعله رأى أن خبره محذوف، أي: ومَعَكُمْ طَائِفَةٌ صِفَتُهُمْ كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، أو اعتماده على واو الحال"[(1)].

المناقشة والترجيح: أكثر العلماء على أن خبر {طَائِفَةٌ} هو جملة {قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ}منهم محيي الدين الدرويش [(2)]، وجعل الزجاج جملة {يَظُنُّونَ} هي الخبر [(3)] ، ووافقه ابن عاشور [(4)]، ورأى أبو البقاء أن الخبر جملة {يَظُنُّونَ} أو {قَدْ أَهَمَّتْهُمْ} [(5)] ، وجوز أبو حيان أن يكون الخبر محذوفا، أو أن يكون جملة {يَظُنُّونَ} [(6)]،

(1) مغني اللبيب 629. بتصرف. وينظر رأي الزمخشري في الكشاف 429/1.
(2) ينظر: إعراب القرآن وبيانه77/2.
(3) ينظر: معاني القرآن 480/1.
(4) ينظر: التحرير والتنوير134/4.
(5) ينظر: التبيان154/1.
(6) ينظر: البحر المحيط394/3.

ووافقه الصبان [1] والألوسي[2]، وجوز السمين الحلبي الأوجه الثلاثة المذكورة، وأن تكون جملة {يَقُولُونَ} هي الخبر[3].

والظاهر هو رجحان رأي ابن هشام؛ لأنه لا يكون مبتدأ بلا خبر، ولا يحذف الخبر إلا في مواضع نص عليها النحاة في كتبهم.

المسألة الخامسة: دخول الفاء على الجواب المنفي بـ(لم) في قوله تعالى:{فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} [الأنفال: 17]

"جعل الزمخشري {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ} جوابا، وتبعه ابن مالك بدر الدين(ت686هـ) أي: إِنِ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ، ويرده أن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء"[4].

المناقشة والترجيح: إن الفاء تدخل على الجواب لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا، وهي الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد. والفعل المسبوق بـ(ما)، و(لن)، و(إن) النافيات، و(قد)، و(السين)، و(سوف). [5]

وقد اعترض الدسوقي على ابن هشام بقوله: "لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفي بلم، بل هو جملة اسمية، والتقدير فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ، فالاسم الداخلة عليه الفاء، وقد صرح بهذا الزمخشري حيث قال: والفاء جواب شرط محذوف

(1) ينظر: حاشية الصبان301/1.

(2) ينظر: تفسير الألوسي394/9.

(3) ينظر: الدر المصون447/3.

(4) مغني اللبيب 605. بتصرف. وينظر رأي الزمخشري في الكشاف207/2.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح406/2.

تقديره إِنِ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ. فلا معنى للاعتراض عليه تأمل"[1].

ويرى أبو حيان أن هذه الفاء ليست جواب شرط محذوف كما زعموا، وإنما هي للربط بين الجمل[2]، ووافقه السفاقسي(ت742هـ)- الذي قال: وهذا أولى من دعوى الحذف-، والألوسي[3]، ويرى محيي الدين الدرويش أن جملة {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ} وقعت جوابا لشرط مقدر[4].

يبدو مما سبق أن رأي ابن هشام هو الراجح؛ لأن الفاء لا تدخل على المضارع المنفي بلم؛ ولأنه إذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى.

المسألة السادسة: إعراب جملة {لَا تُصِيبَنَّ} في قوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً } [الأنفال: 25]

"صرح ابن هشام بشذوذ التوكيد، وبفساد رأي الزمخشري القائل بأن {لَا تُصِيبَنَّ} جواب الأمر؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في ائْتِنِي أُكْرِمْكَ، إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ، والتوكيد بالنون على النهي قياسي"[5].

(1) ينظر: حاشية الدسوقي443/3.

(2) ينظر: البحر المحيط295/5.

(3) ينظر: تفسير الألوسي172/5.

(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه543/3.

(5) مغني اللبيب ص242. بتصرف. وينظر رأي الزمخشري في الكشاف211/2.

المناقشة والترجيح: يرى الأخفش أن قوله {تُصِيبَنَّ} ليس بجواب، ولكنه نَهْيٌ بعدَ أمر، ولو كان جوابا ما دخلت النون[1]، ووافقه ابن عاشور [2].

وجعله ابن جني(ت392هـ) صفة لـ{فتنة} ، ووافقه ابن مالك، وقد جوزا توكيد الفعل بعد لا النافية[3]، وأبو حيان الذي قال: أي: غَيْرَ مُصِيبَةٍ الظَّالِمَ خَاصَّةً. وجوز دخول نون التوكيد على المنفي بـ(لا) في غير القسم؛ لأنها لحقت الفعل المنفي مع الفصل، فلحاقها مع عدم الفصل أولى. و الجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور[4]. وتأول المانعون الآية فقالوا: {لا} ناهية، والجملة محكية بقول محذوف هو صفة لـ{فِتْنَةً}.[5]

ووافقه الشيخ محمد الأمير فوصف تقدير الزمخشري بالفساد[6]. ورأى الصبان أن توكيد المضارع المنفي بلا تشبيهًا بالنهي جائز، وقد زعم قوم أن هذا نهي، وليس بصحيح[7].

وجوز محيي الدين الدرويش أن تكون جملة {لَا تُصِيبَنَّ} جوابا للأمر، أو نهيا بعد أمر، أو صفة لـ{فِتْنَةً} [8].

وبهذا يرجح رأي ابن هشام؛ لأنه وافق رأي الجمهور.

(1) ينظر: معاني القرآن347/1.
(2) ينظر: التحرير والتنوير318/9.
(3) ينظر: توضيح المقاصد1177/3.
(4) ينظر: البحر المحيط 304/5.
(5) ينظر: توضيح المقاصد 1177/3.
(6) ينظر: مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير199/1.
(7) ينظر: حاشية الصبان323/3.
(8) ينظر: إعراب القرآن وبيانه551/3.

خاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية مع هذين العَلَمين من مشاهير النحو، أُبْرِز النتائج التي تَوَصَّلْتُ إليها:

1- أن اعتراضات ابن هشام تعد تتميما لجهد الزمخشري، لا نقصا من قدْره، ولا حطا من شأنه، بدليل إنصافه له، ونقل آرائه في بعض المسائل.

2- أنه لم يكن كشيخه أبي حيان في عنف الرد والحدة، وإنما كان يكتفي بالتنبيه على الغلط أو الغفلة في كلام الزمخشري، مقيما الدليل على صحة ما ذهب إليه.

3- أن معظم اعتراضاته كانت دقيقة، وجيهة، معضدة بالأدلة القوية، وقد وافق رأي المفسرين، وجمهور النحويين في أكثر هذه الاعتراضات، وكان هذا من أسباب أرجحية آرائه في أكثر المسائل.

4- أنه اعتمد في تصويب آرائه واعتراضاته على الزمخشري على جوانب لغوية ومنطقية كثيرة منها: تقرير القواعد النحوية، والصرفية، والمعجمية، والمعنى الإعرابي، والتحليل المنطقي، وسلامة التأويل، وتغليب القريب منه على البعيد، وتنزيه القراءات- ولو كانت شاذة- عن الحمل على اللغات الضعيفة والآراء المرجوحة، والأخذ بأقوال العلماء السابقين، مع مراعاة اللغات العربية المشهورة عند العرب.

5- أن عدد المسائل التي رجح فيها رأي ابن هشام خمس عشرة مسألة، بينما كان عدد المسائل التي رجح فيها رأي الزمخشري ست مسائل.

6- أن نبوغه العلمي جعله يتيقن أن جميع مسائل النحو قابلة للنقد، وليست قواعد مسلمة، بل هي محل للدراسة، والمناقشة، والأخذ، والرد.

7- أنه لم يكن مجرد ناقل لآراء العلماء، بل كان يناقش، ويرجح، ويستحسن، ويعترض، وهذا ما جعله من أئمة النحو المبرزين.

والله مِنْ وراء القصد وهو يَهْدِي السبيل وصَلَّى اللَّه على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

✍... الباحثة.

قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب:

1. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

2. إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص- سوريا، دار اليمامة، دمشق- بيروت، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الرابعة، 1415هـ.

3. إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي، بن يوسف، القفطي، تحقيق: محمد، أبو الفضل، إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

4. الإنصاف في مسائل الخلاف بَيْنَ النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن، الأنباري، قَدَّمَ له وَوَضَعَ فهارسه وهوامشه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1428 هـ- 2007م.

5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

6. البحر المحيط: محمد، بن يوسف، أبو حيان، الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر- القاهرة، لا ط، لات.

7. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين، عبد الرحمن، بن الكمال، السيوطي، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1979م.

8. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، الإشراف على الترجمة العربية: محمود، فهمي، حجازي، نَقَلَه إلى العربية: السيد، يعقوب، بكر، ورمضان، عبد التواب، الهيئة

المصرية، دون تحديد طبعة، 1993م.
9. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
10. تفسير آيات الأحكام: محمد علي السايس، تحقيق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002م.
11. تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2004م.
12. تفسير البيضاوي الْمُسَمَّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين، أبو سعيد، عبد الله، بن عمر، بن محمد، الشيرازي، البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1988م.
13. تفسير التحرير والتنوير: محمد، الطاهر، بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
14. تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى 1420هـ- 2000م.
15. تفسير الفاتحة والبقرة: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1423هـ.
16. تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المصري ثم الدمشقي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون- بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.
17. تفسير القرآن الكريم: محمد أحمد إسماعيل المقدم، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
18. تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب- بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ-

1998م.
19. التفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة– القاهرة، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
20. تهذيب اللغة: محمد، بن أحمد، الأزهري، تحقيق: عبد السلام، محمد، هارون، رَاجَعَهُ: محمد، علي، النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الطبعة الأولى، 1964م.
21. توضيح المقاصد والمسالك بِشَرْح ألفية ابن مالك: أبو محمد، بدر الدين، حسن، بن قاسم، بن عبد الله، بن علي، المرادي، المصري، المالكي، شَرْح وتحقيق: عبد الرحمن، علي، سليمان، دار الفكر العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ– 2008م.
22. الْجَنَى الداني في حروف المعاني: الحسن، بن قاسم، المرادي، تحقيق: فخر الدين، قباوة، ومحمد، نبيل، فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، 1983م.
23. –حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
24. حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية بن مالك، مكتبة الإيمان، مصر– القاهرة، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
25. حاشية العالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبدالسلام محمد أمين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م.
26. حاشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المسماة بالمصنف من الكلام على مغني ابن هشام: تأليف الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية بمصر، دون تاريخ.

27. حاشية يس: حاشية قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: يس بن زين الدين، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
28. الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: حسن، منديل، العكيلي، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1، 1428 هـ- 2008م.
29. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين، أبو العباس، بن يوسف، بن محمد، بن إبراهيم، (السمين، الحلبي)، تحقيق وتعليق: علي، محمد، معوض، وعادل، أحمد، عبد الموجود، وجاد، مخلوف، جاد، وزكريا، عبد المجيد، النوتي، قَدَّمَ له وقَرَّظَهُ: أحمد، محمد، صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ- 1994م.
30. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد، بن علي، بن حجر، العسقلاني، دار الجيل، بيروت- لبنان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
31. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، دون تحديد طبعة ، دون تاريخ.
32. رصف المباني في شَرْح حروف المعاني: أحمد، بن عبد النور، المالقي، تحقيق: أحمد، محمد، الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م.
33. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
34. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
35. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
36. شرْح الْأُشْمُونِي على ألفية ابن مالك، الْمُسَمَّى منهج السالك على ألفية بن مالك: علي، بن محمد، الأشموني، تحقيق: محمد، محيي الدين، عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.

37. شرح ألفية ابن مالك: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
38. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، 1421هـ- 2000م.
39. شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1428- 2007م.
40. -شرْح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي، محمد، بن الحسن، مع شَرْح شواهده لعبد القادر، البغدادي، حَقَّقَها وضَبَطَ غريبها، وشرَح مُبْهَمَهَا: محمد، نور، الحسن، ومحمد، الزفزاف، ومحمد، محيي الدين، عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دون تحديد طبعة، 1982م.
41. شرْح ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله، بن عقيل، العقيلي، المصري، الهمذاني، على ألفية ابن مالك: أبي عبد الله، محمد، جمال الدين، بن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شَرْح ابن عقيل: محمد، محيي الدين، عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، 1400هـ- 1980م.
42. شرْح المفصل للزمخشري: موفق الدين، أبو البقاء، يعيش، بن علي، بن يعيش، الموصلي، قَدَّمَ له، وَوَضَعَ هوامشه، وفهارسه: إميل، بديع، يعقوب، منشورات محمد، علي، بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م.
43. غُنْيَة الأريب عن شروح مغني اللبيب: لمصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، دراسة وتحقيق: أ. بشير صالح الصادق، أ. حسين صالح الدبوس، أ. خالد محمد غويلة، أ. أبوعجيلة رمضان عويلي، جامعة المرقب- الجماهيرية الليبية، إشراف: الدكتور: محمد منصف القماطي، تقديم: سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، الطبعة الأولى، 1432- 2011م.
44. الكتاب: سيبويه، عمرو، بن عثمان، تحقيق، وشرْح: عبد السلام، محمد، هارون،

مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، 1988م.
45. كتاب الأزهية في علم الحروف: علي، بن محمد، النحوي، الهروي، تحقيق: عبد المعين، الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، 1981م.
46. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
47. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى، بن عبد الله، حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
48. اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ، 1985م.
49. لسان العرب: محمد، بن مكرم، بن منظور، دار صادر، بيروت– لبنان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
50. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ– 2004م.
51. محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
52. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.
53. المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، المتوفى سنة 1426هـ، دار المعارف، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
54. –معاني الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني المعتزلي، المتوفى سنة 384هـ، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

55. –معاني القرآن: أبو زكريا، يحيى، بن زياد، الفراء، تحقيق: أحمد، يوسف، نجاتي، ومحمد، علي، النجار، دار السرور، دون تحديد طبعة، 1955م.
56. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق: عبد الجليل، عبده، شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1414 هـ- 1994م.
57. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: أبو عبد الله، ياقوت، بن عبد الله، الرومي، الحموي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ- 1991م.
58. معجم القواعد العربية: عبد الغني بن علي الدقر، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
59. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
60. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين، بن هشام، الأنصاري، حَقَّقَه وعَلَّقَ عليه: مازن، المبارك، ومحمد، علي، حمد الله، رَاجَعَه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1425هـ- 1426هـ- 2005م.
61. مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
62. مفاتيح الغيب التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت- الطبعة الثالثة 1420هـ.
63. المقتضب: محمد، بن يزيد، المبرد، تحقيق: محمد، عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
64. الموسوعة القرآنية: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، الطبعة 1405هـ.
65. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

66. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
67. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، دون تاريخ.
68. همع الهوامع شَرْح جمْع الجوامع في علم العربية: جلال الدين، عبد الرحمن، بن أبي بكر، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد، هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة–مصر، دون تحديدطبعة، دون تاريخ.
69. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد، بن محمد، بن خلكان، تحقيق: إحسان، عباس، دار صادر، بيروت– لبنان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.

ثانيا: البحوث العلمية:

70.الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته: د.ناصر محمد عبدالله آل قميشان، دون تحديد طبعة، دون تاريخ.
71.اعتراضات ابن مالك على الزمخشري(دراسة نحوية): د.عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، مدينة نصر، 2006م.
72.اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن: دراسة ونقد: د.إيمان حسين السيد، حكومة دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، 1428هـ– 2007م.
73.المؤاخذة النحوية عند ابن هشام في المغني (دراسة إحصائية وصفية تحليلية) إعداد: عبد الحكيم محمد بادي، إشراف: مصطفى الصادق العربي، 2003م.